



الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

بقلم : بشير صبيح

عندما قررت الكتابة في موضوع الإصلاح الاقتصادي ليس في بلادنا الجزائر فحسب بل وعلى صعيد عالمنا الإسلامي المترامي الأطراف والذي هو الآخر لا يزال يعاني من انكسار توازناته الداخلية منذ استقلاله عدا فئتين من الدول الأولى ذات موارد غيرية أو طبيعية هائلة وطموحات استثمارية ضئيلة على رأسها دول الخليج وبعض الإمارات المسلمة في آسيا ، والثانية ، ذات تجربة ناجحة في مجال النهوض الاقتصادي وقد استفادت من المناخ السياسي لديها في اتجاه انطلاقي وتتكون من كل من ماليزيا واندونيسيا كنت على مجموعة كبيرة من الأطروحات في هذا المجال. من هذه الأطروحات ما نتج عن تراكم زمني لعدد من الأفكار التي لا تزال تعوم في ساحتها الفكرية ، ومنها ما نتج عن قناعات لما أفرزه النقاش العلمي المعاصر من إشكالية (أزمة الإنسان المسلم اليوم) .

في الواقع ساحتنا السياسية تعيش تطورات هامة على مجموعة عدة بما فيها صعيد التفكير الاقتصادي أو التفكير التنموي ، ومع تعدد المناظر والاتجاهات تعددت الرؤى ، ومع تباين الخلفيات والمقدمات تباينت النتائج لكن آخر المطاف نراه راسيا على حقيقة واحدة : البرنامج الاقتصادي لأغلب التشكيلات

السياسية خطاب سياسي ذو منحى تضيدي لجراح كثيرة أتت على الاقتصاد الأمة بينما المرحلة الإصلاحية تقتضي عملية إعادة انطلاق حقيقية وشاملة للجهاز الاقتصادي على أسس جديدة وقواعد أخرى غير تلك الموروثة عن الحقبة السابقة .

وفي رأيي ، هذا المنحى التضميدي فكري جديد بل وجدت له صورا فسي أدبيات التخلف ، والتنمية المطروحة على الساحة العالمية ، كنظرية التبعية التي تجعل هم التنمية الحاق بالدول المصنعة على طريق مواز للطريق الذي سلكته هذه الدول ، أو نظرية التحديث التي تقوم على إعادة تشكيل النموذج الرأسمالي في صورة استثمار رأسمالي ولو على حساب بعض الشوايت الثقافية ، أو النظرية الماركسية القائمة على إعادة بلورة العلاقات الاجتماعية بما يلبي حاجة التدخل العميق للدولة أو القطاع العام في الاقتصاد الا ان اسس هذه النظرية الاخيرة لا تصطدم بالضرورة مع اساسيات المذهب الرأسمالي اذ نجد للرأسمال دوره البارز داخل حى قطاع الدولة .

و مهما كان من نتائج الحوار الدائر على ساحة الاصلاح الاقتصادي فهو لا يتعدى حدود التفكير الرأسمالي أو مايعرف علمنا بالوجه النقدي للسلوك الاقتصادي . وفي مقابل هذه الأفكار هناك الطرح العلمي الذي يرجع النتائج الى المقدسات و الأسباب الى المسببات أي ذلك الذي يبنى على معطيات صحيحة و يستجيب لأدوات التحليل العلمي ذات الصيغة الموضوعية و الواقعية . ان رؤية علمية كهذه لا يمكن بناء زواياها بمجرد الطموح السياسي بلبل هي ثمرة تقص جاد و حر سرعان ما تلتقي مع السنين

الكونية العامة ، بل اننا نجدها في الأخير تنطلق من تلك السن ذاتها اذ لا تناقض بين حقيقة علمية و سنة كونية .

و فلي هذا الصدد ، اذكر انني قرأت شيئا مما كتبه أستاذ و باحث في الاقتصاد السياسي بجامعة (بومباي) في الهند هو البروفيسور (رأبدرانات باهلال) في كتابة الهام

(THE MYTH OF THE ECONOMIC DEVELOPMENT)

أي (خرافة التنمية الاقتصادية) ، وعلى الرغم من الثقافة الوثنية لهذا الرجل الا ان حسة العلمي جعله يلتقي بصورة مذهلة مع منطلقات الاسلام في مجال التعامل مع المسألة الاقتصادية ، و رجل اخر هو البروفيسور (برسون) في كتابة (PARTNER IN DEVELOPMENT) نجده بعد رحلة بحث شيقة في دائرة العلوم الاجتماعية يصل الى حقيقة علمية هي ان كلمة (تنمية) بتعريفاتها المعاصرة مفهوم متحيز و غير عادل علميا لكونها تستثني جوانب حيوية من حياة الانسان تلك الجوانب التي نسميها الثقافة أو الاخلاق و رجل ثالث هو الباحث (لوسين باي) يرفض في كتاباته عن التنمية الجانب المادي التقني لتأطير الجهد للري بل هي فوق ذلك ..)

و في مجال العلوم الاجتماعية منظرون محايدون كثيرون وفقوا عند غلطات التفكير

التموي الحديث دون ان تسمح لهم مشاريعهم
المذهبية بالانطلاق ضمن التفكير الحر الا في
حدود نسبية ضيقة كتلك التي وقف عندها
البروفيسور هلال.

و مهما يكن من امر فاننا
كبناء لهذا العالم ذي العجز الحضاري
العميق لم نستطع حتى اليوم الخلاص من

سلطان الحضارة الغربية شفيها

الرأسملي و الشيوعي في مجال

تحديد المفاهيم الا في اضيئق

الحدود و قد انسحب ذلك على جل

المساحة الذهنية التي نزعـم

اننا ندخرها لصالح التفكير

التموي ، ما هي ملامح هذه

التبعية الفكرية ؟ ما هو

الطرح العلمي السليم لاشكالية

الاصلاح الاقتصادي ؟ و من اين

ننطلق ؟ وكيف ننطلق ؟

و ما البديل عن التفكير القائم ؟

تلك بعض التساؤلات التي نريد

الاجابة عنها من خلال هذه

السلسلة .

الاصلاح الاقتصادي : الخلفيات المذهبية

و لو أننا في تفكيرنا الاسلامي لا تحب

الانطلاق من ردود أفعال تجاه قضايا

المعاصرة كالانتصار لثقافتنا من خلال

دحض ثقافات الغير أو اثبات صواب

متجهنا من خلال اثبات فساد مناهج

الأخرين الا أن شروط البحث تقتضى منا

عملية تقص دقيقة لملامح تبعية المجتمعات

الاسلامية المعاصرة لتلك المناهج على

المستوى المذهبي .

فالريادة صفة لازمة في الثقافة الاسلامية
و سيرى القارئ الكريم من خلال الحلقات
القادمة كيف بادرت المبادئ الاسلامية
قبل نشوء المذاهب الفكرية الحديثة
بآلاف الأعوام الى وضع أسس التوازنات
الاقتصادية القوية بل تعدت الممارسة
الاسلامية حدود المبادئ و الممثل الى ساحة
الوسائل و البرامج .

ولسنا هنا بصدد اثبات فساد المذاهب

الاقتصادية الحالية في مجال التنمية بقدر

ما نرغب في اعلام جماهير المسلمة بالطاقة

النظرية الكبرى في ثقافتنا و القدرة بتوفر

الارادة المخلصة على صيغ الفعالية المطلوبة

ضمن الامكانيات المتاحة . تلك هي اشكالية

الانطلاق من وضع عجزى أو تضيدي الى وضع

انطلاقى و من ثمة الى وضع بنائى أو

اعمارى .

و يؤسفنا أن نقرر بكل ايمان أن أجل

الذين يريدون أن ينظروا لفلسفة

الاصلاح الاقتصادي عندنا ينطلقون

من تراكمات نهضت نجعلها مشاة الزمتية

و التخلف ، تلك التراكمات التي تجعل

من الأزمة الحضارية للانسان النامى

أزمة اقتصادية و تضع الانسان المسلم

منها جنباً الى جنب غيره ضمن النطاق

التخلفي العالمي دون فصل أو تمييز ،

أي تلك التراكمات التي تختصر شريط

مشكلاتنا الثقافية في معادلة الدخل ومعدل

النمو والانتاجي ووضعية الميزان التجاري ونسبة

المساهمة في الناتج المادي العالمي أي في

مكونات المعادلة الاقتصادية .

والحقيقة أن نظرة كهذه جاءت تاريخيا امتدادا لنمط الثقافة الغربية . تلك الثقافة التي يمكن تلخيصها في أربعة مذاهب أساسية هي المذهب الطبيعي في الاداب والمذهب العقلاني في الفلسفة والمذهب الوضعي في العلوم التجريبية والمذهب المادي في الاقتصاد ، وهذا المذهب الاخير هو الذي افرز لنا مفاهيم خاصة عن الفائدة الربوية ، الحرية الاقتصادية ، الضريبة غير المباشرة ، التقسيم الدولي للعمل ، التبادل غير المتكافئ ، كثافة رأس المال ، آليات السوق ، الحاجة ، البناء القاعدي أو الهيكلية وغيرها من افرازات اللارسة النقدية لوظيفة الاقتصاد والتجارة .

وعلى هذه الافرازات ذاتها تبنى استراتيجيات التنمية في الفكر المعاصر نفسها الشيء الذي يفسر المنحى المادي لاسيما المنحى النقدي لجل الكتابات الاخيرة كما تدل على ذلك عناوينها على شاكلة (أثر النفط العربي على العلاقات العربية الاربوية) لـ (بيير ديسيري) و (الطاقة و التنمية في قطر) لـ (رجائي الملاخ) و (النفط و الشرق الأوسط و شمال افريقيا و الدول

الصناعية) لـ (ك ، غانزال) ، أو حتى

تلك الأبحاث التي تشرف عليها

الجامعات الأمريكية في المشرق

و المؤسسات الاقتصادية الدولية

كشأن صندوق النقد الدولي ، وفيها

محاولات واضحة لوضع اشكالية

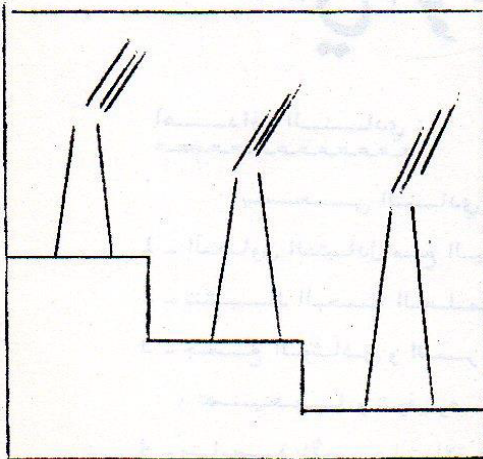
التنمية على صورة الاقتصادية

البحثية .

و على غرار الساحة الاكاديمية تبنت الساحة السياسية نموذج التنمية المادية انطلاقا من دائرة الانتاج والتكوين الرأسمالي فتسمع عن الثورة الزراعية ، نظام الجمعيات الاستعمارية ، سياسات الصناعات الممنعة ، سياسات احلال الواردات ، سياسات الخصخصة للقطاع الانتاجي وغيرهما من الآليات التي يفترض أن تعمل ضمن شروط ثقافية مواتية . ان حصر المشكلة التي يعانيها الانسان المسلم المعاصر في الدائرة الاقتصادية قد كلفنا ولازال يكلفنا التفكير خارج محاور الخلل . وان كان المؤشر المالي أو التجاري واحد من عناصر المخطط الاصلاحي الا أنه من الصعب علينا فهم فعاليته بمعزل عن العناصر الاخرى التي تشكل المعادلة النفسية والاجتماعية أي المعادلة الثقافية لانسان ذي شوايت وأصول حضارية نوعية . والذي نخشاه من التفكير خارج محاور الخلل أن يستمر الفارق بين جهدنا العقلي الحالي وما ينبغي أن يكون عليه في شروط الواقعية العلمية فيستمر بذلك عامل الوقت في اتجاه تنمية تخلفنا ، ان هناك أكثر من مؤشر عن فشل المدرسة الرأسمالية في تفسير ومعالجة ظاهرة تخلف البلاد النامية عموما والبلاد الإسلامية خصوصا ، فقد ارتفعت نسبة التخلف في مفهومه الاقتصادي من 70% ريعد الحرب العالمية الثانية الى حدود 80% أو أواخر الثمانينات وذلك على معيد الخارطة العالمية للسكان ، وفي الفترة ذاتها ارتفعت نسبة اعتماد

ان لدينا مأخذ كثيرة على السياسات التنموية المتبعة في بلادنا الاسلامية فهي سياسات التنموية المتبعة في بلادنا الاسلامية فهي سياسات مادية لاتأخذ بعين الاعتبار مكونات الجماهير المسلمة الروحية والثقافية ،وهي سياسات تابعة للمركز الرأسمالي لاتفرق بين الانسان المسلم وغيره وتستخدم بقوة بمعاني الشريعة ومقاصدها ،لماذايجبر الانسان على

ممارسة آليات السوق كماهي في الاقتصاد الرأسمالي ؟ولماذا نجبر على قبول مفهوم السلعة كما هي في السوق الرأسمالي ؟ولماذا لايتقبل أصحاب القرار السياسي ، عندنا امكانية ازهار الاقتصاد الوطني خارج آليات الربا ؟ وغيرها من التساؤلات التي لانتطيع الاجابة عنها دون فهم الخلفيات المذهبية لنظامنا الاقتصادي.



مجموع دول العالم الثالث على الناتج العالمي الخام من 66% الى 75% وعلى الرغم من التجربة الطويلة مع هذه الاستراتيجيات لم نستطع توفير أبسط الشروط لاستثمارية لاستقرار أموالنا الاسلامية في أوطانها حتى تعدى حجم الاموال خارج الوطن الاسلامي نسبة (3/2) من حجم مديونية العالم الاسلامي كله . وفي الوقت ذاته ظلت موازين البلدان الاسلامية تشكو عجزا متوصلا بين الإيرادات والانفاق من جهة وبين الصادرات والواردات من جهة ثانية مما كلفنا معدلات تضخم متزايدة

انحذارات متوصلة في قيمة العملات لمحليسة من جراء الاصدار العشوائي لنقود لتغطية ذلك العجز والنظام المتخلف ضريبة والعباية الشريعية .
ما في مجال تمويل التنمية فلا زالت أدوات تعامل المالي التقليدية هي السائدة م يستطيع المصرف في بلادنا الاسلامية لى وقت قريب أي الى عام 1977 الذي شهد لاد أول مصرف اسلامي ذي أهداف استثمارية يدة هو بنك دبي الاسلامي) التخلص من سائل التي التمويلية الربوية وبالتالي نيعاب الطرح العلمي عن فساد هذه سائل وتخلفها ، تلك الوسائل التي تمخضت خيا عن التفكير الرأسمالي أي عن المذهبية ربوية ، كشكلة بذلك الاطار التقني للغزو نري على الصعيد الاقتصادي للأمم .